أثر النشاط التجاري على البيوت التجارية بجدة وعوامل استمرارها خلال الفترة الزمنية (١٢٥٦ _ ١٣٣٥هـ/ ١٨٤٠ _ ١٩١٦م)

الباحثة/ نورة إبراهيم نامي النامي
محاضر بقسم التاريخ
جامعة الملك فيصل بالأحساء

يُعَدُّ مجتمع جدَّة مجتمعًا تجاريًا مِن الطراز الأول، فقد تشرَّبتْ نفوس أبنائه التجارة، وأضْفَتْ لحياتهم يُسرًا وسعةً، وقد أمْلَتْ ظروف المدينة الانفتاح والاختلاط نحو العالم، فامتدَّتْ تجارتهم إلى الخليج العربي ومصر واليمن وإفريقيا، ثم ما لبثتْ أنْ وَصلَتْ إلى أوروبا؛ ولهذا اجْتَذَبَتْ جدَّة العديد مِن التجَّار والبُيوتات العرَبيَّة وغير العرَبيَّة من نجد وحضرموت وإيران والهند وجنوب شرق آسيا، إضافةً إلى الدولة العُثمانيَّة والمغرب وإفريقيا وأوروبا[١] وقد ترك ذلك أثره على التنوُّع العرقي والثقافي في جدَّة، وازدحام أسواقها بمُنتجات مختلف الدول لتلبية احتياجات سُكَّانها ومَن جاورهم.

وصنفتْ جدَّة مِن موانئ البحر الأحمر المتفوقة والمتقدمة في الثراء والعمران،وتراوحتْ وارداتُ جُمركها في بعض الأعوام ما بين سبعين وثمانين ألف ليرة[٢]، وازدادت أهميتها التجاريَّة عندما عدتْ مركزًا رئيسًا لبناء السفن، وميناءً مهمًّا على البحر الأحمر لمالكي السفن والبحَّارة، ففي أوائل القرن التاسع عشر أرسل أمير مكة المكرمة الشريف غالب بعضًا مِن سفنه الخاصَّة إلى الهند، واتخذ أكثر من ٢٥٠ تاجرًا جدَّة قاعدةً لنشاطِهم التجاري، وفي خمسينيات القرن التاسع عشر كان يتم بناء ستِّ سفن شراعية مِن خشب التيك المليباري تصل حمولةُ الواحدة منها إلى ثمانية أطنان[٣]، وكان بعض التجَّار يشتركون في ملكيَّة باخرة واحدة[٤].

وقد توسَّعتْ تجارة جدَّة وبخاصَّة مع الهند وأوروبا، وشغل تجارُها دور الوُسطاء، خاصَّة في كلكتا وبومباي بتوجيهات والي الحجاز أيام الدولة العُثمانيَّة، كما سيطروا على التجارة الداخلية بين الأماكن المُقدَّسة، وتزايدتْ أهمية التجَّار المسلمين

الأجانب الذين شملَتْهم حماية الدول الأوروبية بجدَّة؛ فسَيْطَروا على أهم جوانب تجارة الحجاز في الفترة ما بين (١٨٤٠-١٩٠٨م)، ومنهم تجار كجرات[٥]، وكما قيل: فإن مَن يمتَهِنُ التجارة يمكن أن يكونَ ثريًّا في وقت قصير[٦].

وهكذا، وعلى الرغم من تأثر بعض التجَّار من فروق صَرْف العُملات المُستَخْدَمة في جدَّة آنذاك[٧]؛ فإن النَّشاط التجاريَّ الكبير وما ارتبط به من أنشطة أخرى مثل التثمين[٨] والنقل والتخزين وغيرها، قد أفضى إلى ظُهور العديد من البُيوت التجاريَّة التي كانتْ من السمات المميزة للمدينة، وكانتْ لها أدوارُها وإسهاماتها الكبيرة في مختلف أوْجُه الحياة والأنشطة داخل المدينة.

ومن أبرز البيوت التجارية والتي حافظتْ على شُهرتها ومكانتها خلال تلك الفترة الزمنية ، بيت آل نصيف، وآل زينل، وآل باناجة، وآل باعشن، وآل زاهد، وآل الهزازي، وآل الجمجوم، وآل باغفار، وآل اللنجاوى، وآل الطويل، وآل البسام، وآل الفضل، وآل المتبولى، وآل المغربي، وآل قابل، وآل الآبار، وآل الكابلى، وآل الشبكشى، وآل عرب، وآل الدخيل[٩]، وغيرهم من الأسر التي مثلتْ برغم اختلاف جنسياتهم مجتمعًا متجانسًا مُترابطًا مُنصَهِرًا في جدَّة.

ومع مطلع القرن ١٢هـ /١٨م تزايدت البعثات الدبلوماسية في جدَّة على شكل وُكلاء تجاريين ووكلاء قناصل، وغالبًا ما كان يتم اختيارُهم من المسلمين الهنود[١٠].

ولقد كانت العلاقاتُ بين تجار جدَّة والوكالات الأمنيَّة تتم عن طريق الوكالات التجاريَّة، فضلًا عن تملُّك التجَّار للعقار في الموانئ المختلفة، وفي عام ١٣٠١هـ/١٨٨٤م، كان في ميناء جدَّة ثلاث وكالات مشهورة، إحدى هذه الوكالات إنجليزية تابعة لشركة الهند الشرقيَّة البريطانية(British East India Company)، وهولندية تابعة لشركة رومر دامشي لويد الهولندية rumir damishi luid alhulandia Company)) ، والثالثة تابعة للنمسا تحت إشراف الفريد هولت وشركاه(Alfarid hulat)[١١].

وعُرف الشخص المسؤول عن الوكلاء داخل ميناء جدَّة (وكيل التجَّار ببندر جدَّة)، ومن أمثلة مَن تولوا هذ المنصب عام ١٢٦٤هـ/١٨٥٠م، سالم الشرابي ،وفي عام ١٢٧١هـ/١٨٥٨م الحاج عبدالقادر[١٢].

فما هي الوكالة؟ وما طبيعة العمل بها؟

الوكالةُ جمعها: وكائل أو وكالات، وجاءتْ من وكيل الرجل الذي يتولى أمره[١٣]، ووصفها المَقْريزيّ قائلًا: إن الوكالة بمعنى الفنادق والخانات[١٤]، وهي مرادفة للقيسارية[١٥]، وتعني: المأوى للتجار والمسافرين وقوافلهم، وتُعدُّ مخزنًا آمنًا لبضائعهم، ومكانًا لعقد الصفقات، فهي بمثابة مؤسسة تجارية كبيرة خاصَّة بالسلع، يتم البيع فيها بالجملة والتجزئة، وربما نُسِبَتْ لمالكها[١٦].

وهي عبارة عن مبنى ضخم يحيط بحوش، وبالطابق الأرضي مخازن لحفظ البضائع ودكاكين، وتطل غرف الوكالة على ممر مكشوف، أما الطابق الثاني فعُرضة للهواء والشمس، والغرف داخلية وخارجية، ويحتوي على سلمٍ[١٧]، ويغلب عليها التخصُّص للسلعة الواحدة؛ فمثلًا: توجد وكالات للبُن وأُخرى للأقمشة وغير ذلك[١٨]، وقد تبنى داخل المدينة أو خارجها، وتحتوي على مدخلٍ مُزوَّدٍ ببُرجين لحماية ساكنيها وتجارتهم، ويحتوي البعض منها على فناء أو مصلى في وسط الصحن لأداء الصلاة[١٩].

ومِن أمثلة الوكالات التي ارتبط بها تجارُ جدَّة في عدة مدن؛ كالقاهرة، والقنفذة، والمخا، وغيرها:

فالتاجرُ محمد المحروقي كان وكيلًا لأسرة باعشن بالقاهرة، كما تعددتْ وكالات الشيخ عبدالله باناجة في إسطنبول ومصر والمخا، وكان وكيلُه (يحيى باناجة) [٢٠].

وكان للتاجرين (علي نجيب باشا) و(علي أفندي) اللذين أسسا الشركة التجاريَّة وكيلٌ بالقاهرة، وأخرى بالقنفذة، وقد عملَا بتجارة البن والسلاح والجلود (المدبوغة، وغير المدبوغة)، وعد التاجر شيخ محمد على عبدالصمد من كبار تجار جدَّة، وأنشأ له وكالةً بالقاهرة، وكذلك التاجر يوسف بتاجي، من كبار تجار البن في جدَّة في عام ١٢٦٣هـ/١٨٣٦م، وكانتْ له وكالة بالقاهرة، وعلاقات مع الشركة الإنجليزية بواسطة ممثلها (يوسف الأرمني)، والتي أنشأتْ لها وكالة في جدَّة عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م، وتعمل في نقل البضائع من جدَّة إلى موانئ الهند والموانئ المصرية[٢١].

وعد التاجر(يوسف الأرمنى) وكيلًا للشركة الإنجليزية، وله وكالة في بومباي عام ١٣٤٦هـ/١٨٣٠م، وكان يُرسل بعض مُنتجات الحجاز إلى التجَّار الهنود في بومباي، وهو الذي تولى إنشاء وكالة لآل زينل في الهند.

وكذلك التاجر أحمد المشاط[٢٢]، من أهم التجَّار الذين لهم علاقات وثيقة مع التجار المصريين، إذ أصبح وكيلًا للشركة الخديوية المصرية؛ حيث تتردد سفنها بين الموانئ

المصرية، وفي عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م أنشأ له وكالة في القاهرة، يُديرها وكيله ويدعى الهامي بناجة[٢٣].

كما أسهمت البُيوت التجاريَّة في قرى وبوادي جدَّة بدور كبير؛في كونهم وكلاء ووسطاء للبيوت التجاريَّة الكبيرة التي تعرض بضائعها بالسوق، فتُلبي بذلك احتياجات قراهم مِن جهة، وتنقل مُنتجاتهم (النباتية والحيوانية) للسوق مِن جهةٍ أخرى[٢٤].

ومُوظفو هذه المنشأة التجاريَّة _الوكالة_كُثُرٌ؛ منهم: القنصل، السماسرة، والدلالون، البواب، المتسبب، المثمن، المترجم أو الترجمان، الحمالون، ناظر الأسواق، الشهود العدول وغيرهم، وهي أنشطة أو (مِهَن) مرتبطة بالتجارة[٢٥]:

أ-القنصل:

هو مَن يَنوب عن دولةٍ في دولة أخرى، يرعى حقوقَ أفرادها وتجارتهم والدفاع عنهم، وهو بمعنى المستشار[٢٦]، كما كانوا يضمنون للتجار المسلمين استيفاء حقوقهم مِن رعاياهم، ويتاقضون ما يعرف برسم القُنصليَّة[٢٧].

وهناك تلازُم بين التمثيل القنصلي مِن جهة وإقامة الجاليات الأجنبية مِن جهة أخرى، سواء كانتْ تلك الجاليات مِن المسلمين أو أبناء الدول الأجنبية[٢٨]، وهذا ما تُؤكده وثيقة مُؤرَّخة بـ٢٧ /٨/ ١٢٦٩هـ-٥/٦/١٨٥٣م أرسلها السلطانُ إلى والي جدَّة؛ بشأن الاحتفاء والاحترام بتاجرين بلجيكيين، يتاجرون بين جدَّة وينبع ومصوع، وحث المسؤولين على مراعاة العلاقة الحميمية بين الدولة العُثمانيَّة ودولتهم، مما يقتضي حماية تجارها ورعاياها[٢٩].

وضَمَّتْ جدَّة عددًا مِن قناصل الدول الأجنبية خلال النصف الثاني من القرن ١٣هـ/١٩م، وكان لبريطانيا وقناصلها الدورُ الواضح في تقصي ورصد الأحداث التي لم تقتصر على أحداث المنطقة فحسبُ، وإنما الاطلاع على معلومات تخُصُّ المناطق المجاورة أيضًا، وبخاصَّة بعد احتلال فرنسا لمصر، فضلًا عن الأهمية الاقتصاديَّة لموانئ البحر الأحمر وتجارتها وتزويدها للسُّفُن بالوقود[٣٠]، وكذلك الاهتمام بشؤون رعاياها وحفظ حقوقهم؛ لذا حرَصَتْ على انتقاء قناصلها ممن يتمتعون بمؤهلاتٍ تُمكنهم مِن رصد خفايا الأحداث في المنطقة وما جاوَرَها[٣١].

وحتى عام ١٨٢١م كان القناصلُ البريطانيون يُعيَّنون بتوجيهٍ مِن قِبَل الخارجية البريطانية عبر شركة الليفات(LIFAT Company)،التي تنشط في الحوض الشرقي

للبحر المُتوسِّط، وذلك قبلَ أن تخلفَها في هذا الدور شركةُ الهند الشرقيَّة البريطانية (East India Company)، إلا أنَّ هذه الإجراءات تم تغييرها بعد مذبحة جدَّة عام ١٨٥٨م[٣٢]؛ حيث أصبح قرارُ التعيين والعزل مَحصورًا في يد وزارة الخارجية فقط[٣٣].

وبلغ عددُ مَن مثلوا بريطانيا في جدَّة خلال فترة الدِّراسة ما يقارب واحدًا وعشرين قنصلًا، أو مَن ينوب عنهم، واشتهر منهم القنصل (جيمز زاهراب) Jamz Sohrab) في الفترة (ما بين الخامس من أكتوبر عام ١٨٧٨م – والأول من يوليو عام ١٨٨١م)، وأوضح مِن خلال تقاريره أن بجدَّة آنذاك قناصلَ لثلاث دول كبرى، وغيرها مِن المعلومات الهامَّة السياسيَّة والإدارية، ورصد حركات الوالي والشريف وموقف القبائل البدوية، كما تم تعيين القنصل البريطاني (المستر توماس جايجو Thomas Jago) (١٨٨٣– ١٨٨٨م)، وكذلك القنصل عبدالرزاق (١٨٨٢–١٨٩٥م)، وقد كانت العلاقةُ متوتِّرةً بينه وبين الوالي والشريف، وقيل: إن للشريف دورًا في مقتله على حدود جدَّة، ثم القنصل البريطاني جورجي ديفي George Dewey (في الأول من ديسمبر عام ١٨٩٦م إلى الخامس من الشهر ذاته عام ١٩٠٥م)، وكذلك الشيخ محمد حسين الذي عمل كنائب قنصل، ولقد تميزتْ تقاريرُه بالتنوُّع والغزارة[٣٤].

أمَّا فرنسا فقد أوضح قنصلُها بجدَّة لوسيان لابوس Lucien Labosse في تقريرٍ أرسله إلى وزير خارجيته عن الحج عام ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م؛ ما يُفيد بضَعْف مركز فرنسا بالمنطقة مقارنةً بالنَّشاط التجاري لكل مِن بريطانيا والنمسا، وأرجع ذلك لأسباب منها غياب التجَّار الفرنسيين النشيطين بالحجاز في مقابل تزايد أنشطة التجَّار الإنجليز والهولنديين والنمساويين واليونانيين[٣٥].

وبعثتْ روسيا قنصلًا لها إلى الحجاز لأول مرة عام١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م؛ كردة فِعْل للنفوذ البريطاني في المنطقة ومحاولة منها لتعزيز نفوذها لتحقيق مصالحها السياسيَّة والتجاريَّة[٣٦] هناك[٣٧]، وفي عام١٣١٩هـ/ ١٩٠١م، زارتْ جدَّة السفينة "كورنيلوف" التابعة للشركة الرُّوسية للملاحة والتجارة، لكنها لم تحققْ نجاحًا متميزًا مِن الناحية الاقتصاديَّة؛ وأرجع د. البادي ذلك إلى عدة عوامل منها نوع البضاعة التي تحملها، وكونها ذات غاطس عميق يجعل مِن المِلاحة أمرًا عسيرًا[٣٨].

وأشارت الوثائقُ الألمانية إلى أن المنطقة شَهِدت اهتمامًا تجاريًّا فائقًا من دولتها خلال الفترة من ١٣٤٥-١٣٥٠هـ/ ١٩٢٦-١٩٣١م، وبخاصَّة مع مُواكَبة جدَّة لمُستجدَّات الحداثة والتطوير في استيراد الأجهزة والآلات المختلفة[٣٩]، وبشكل عامٍّ كانتْ إقامة هؤلاء القناصل في الجهة الشمالية من جدَّة وفقًا لما أشارتْ إليه دائرةُ المعارف البريطانية[٤٠].

ويتضح للباحثة من خلال ما توفر لديها من معلومات بشأن أوضاع القناصل في جدَّة خلال فترة الدِّراسة – عِظَمُ نشاط التمثيل البريطاني الذي كان له السبقُ مقارنةً بتوافد قناصل وسفراء الدول الأخرى.

ب- السماسرة[٤١] والدلالون:

السمسارُ هو الوسيط بين البائع والمشتري في إتمام البيع[٤٢]، وقد انتشرتْ هذه المهنة بجدَّة تفاديًا للإحراج بين الطرفين في حالة الاختلاف، نظرًا لروابط الصداقة أو النَّسَب، ومن أشهر مَن عمل بها أحمد أبو الحمايل ومحمد مغربي[٤٣].

وقد ذكرتْ كُتُب الحِسْبة لفظةً مرادفةً للسمسار ألا وهو (الدلال)؛ ويقصد به مَن يُنادي على السلعة لتُباع[٤٤]، وقد استُخدمتْ كلمة: (سمسار) في بيع البن اليمني أو الأقمشة الهِنديَّة، أمَّا في بقية السِّلَع فقد استُخدمت لفظة (دلال) كبيع الحرير والعقارات والصباغة والرقيق وغير ذلك[٤٥]، وتتم ممارستهم لمهنهم بإشرافٍ من شيخ السوق الذي يتولى مراقبة التجَّار والأسعار وجودة البضائع؛ أي: يكون مسؤولًا عن انتظام العمل بالسوق، ويساعده كاتبٌ[٤٦].

ولطائفة الدلالون شيخ أو نقيب أو رئيس، وفي عام١٢٨٩هـ/ ١٨٧٣م عُيِّن حمزة أفندي رئيسًا للدلالين بجدَّة، وهو من أهالي المدينة المنورة بعد وفاة خليل محفوظ أفندي الذي سبَقه في ذلك المنصب[٤٧]، وكثيرًا ما امْتَهَن التجَّار الذين تأخرتْ تجارتُهم هذه المهنة، وأغلبُهم من الحضارمة، فلقد اتسموا بالخُلُق الرفيع، وحظوا باحترام التجار، وكان زيُّهم مُتمثِّلًا في ارتداء الجبَّة والعمامة الألفي الحجازيَّة، ثم تُركتْ مع الوقت، وممن اشتهر من سماسرة البن في القرن الرابع عشر الهجري: الحاج محمد قادري، والحاج سليمان عمر الشامي، والسيد عثمان أحمد حمص، والناصر محمد وآخرون، كما اشتهر (الحاج محمد عبدالرحمن) شيخ طائفة الدلالين بسوق السلاح، والحاج محمد الشامي بسوق البنط (الميناء)وغيرهم[٤٨].

ويتمثَّل عملُ السماسرة في أخْذِه عينةً مِن البضائع التي بالحوش مِن أجل إتمام الصفقة مع المشتري، بآله تسمى (القصبة)، وهي آلة من النحاس مُجوَّفة، ولها طرف مُدَبَّب، ويستخدمها لاستخراج العينة من الكيس، كما كان ينوب عنه في تسليم البضاعة للمشتري، ثم يستلم أجره، وكانت عُمولتُه ربع ريال في المائة لتجار جدَّة، أما التجَّار الهنود فيتعاملون بأخذ وعطاء ٧ أو ٨ %[٤٩]، وربما يتخصَّص عمل الدلال لتاجرٍ معين؛ إذ كان واسعَ التجارة، وإلا فالغالبية دلالون لمجموعة من التجَّار[٥٠].

وهناك مَن عُرفوا (بدلالي الكف)؛ حيث يأخذ دور الوسيط بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة، وأشهَر مَن عُرفوا بذلك في ١٣هـ/١٩م محمد بن يحي قابل، والشيخ محمد جوهر، والشيخ أحمد المشاط، والشيخ عمر باجنيد، والشيخ محمود رجخان، والشيخ محمد سعيد باجسير، وفي العهد الهاشمي عبدالمنعم اللقاني[٥١]، وكان شيخ دلالي الكف آنذاك حسن وجيه باعشن[٥٢].

ج- المخرجون:

يقومون بدور البريد؛ حيث تُرسل عن طريقهم البضائع للتجار، أو الطرود، أو الرسائل، بواسطة الجمال، وتُرسل إلى مكة والمدينة أو الطائف أو الرياض، وعُرفوا بالانضباط في الوقت المحدد، وكان كفيلًا لإيصالها لأصحابها، وقد اتخذوا مَقرًّا لتجمُّعهم في شارع قابل - أقيم مكانه فيما بعدُ قهوة المخرجين - ومِن أشهر شيوخِها الشيخ محمد رفيع لنجاوي، والشيخ عبدالله لنجاوي.كما امتهن تلك المهنة بعض أفراد بيت باعشن، وكانتْ لهم شهرة كبيرة فيها، وبدخول السيارات انتهتْ هذه المهنة[٥٣].

د- المقادمة:

مِن الحِرَف القديمة المرتبطة بالتجارة، والمقادم هو المَسؤول عن بضائع التاجر، وبالتالي يشرف على حوشه، كما كان البعضُ منهم يستأجر الأحواش، ويَتَقَبَّلون البضائع نظير مبلغ معينٍ على كل جُعُل (البرازة) ثمنًا للفسح[٥٤]، وغالبُهم مِن الحضارمة الذين اشتهروا بأمانتهم وإخلاصهم، وكانت

البضاعة المباعة يُعطى بها (فسح)[٥٥].

هـ– الحمالة:

هم الذين يقومون بنَقْل البضاعة من الحوش بالاتفاق مع المُقادم إلى وسيلة النقل – عربات أو جمالًا – ثم إلى مخزن التاجر، ويستلمون مبلغًا معينًا هو: (أُجرة الحمالة)[٥٦].

وعُرف مَن يقوم بتفريغ البضائع من الباخرة إلى السنابيك بـ(الكرانيه)، واشتهر منهم "عبدالرحمن عربي" وتوارث أولادُه مِن بعده هذه المهنة، وكان يتم ذلك بواسطة بعض الشركات، وكذلك "صدقة حتة" وولده حسن حيث كانوا وكلاء لبعض البواخر[٥٧].

ثم تأتي مهمة المنجلين، الذين يتولون مهمةَ نَقْل البضائع من السنبوك إلى ساحة الجمارك ،وقد تلاشتْ بتأسيس الشركات مثل شركة زينل والشركة السُّعوديَّة، وكان يسمى حمالة أكياس الأرزاق مثل الأرز والدخن... وغيرهما (بحمالة الزمالة)، أمَّا الذين يَتَولَّون نقل البضائع والكراتين... وغيرها، (بحمالة الفرضة)، واشتهر شيخهم الشيخ محمود قمصاني ويوسف قنديل[٥٨].

و– الصرافون:

يقوم عملُهم على تغيير العُملات من مختلف الدول إلى العملة المحلِّيَّة، وبخاصَّة في موسم الحج؛ حيث يتوافد الحجَّاجُ مِن كل مكان بعملاتهم الخاصَّة، الأمر الذي شجَّع كثيرًا من الناس إلى النَّشاط في هذا العمل كل موسم حج[٥٩].

وكان بعضُ صِغار التجَّار يستودعون أموالهم لدى الصيارفة لحِفْظها؛ لحُسْن أخلاقهم مِن جهة، وعدم امتلاك هؤلاء التجَّار خزائن حديدية مِن جهة أخرى[٦٠].

ويرى البعضُ أنَّ أقدم مَن امتَهَنَ هذه المهنة شركة (جلاتكي هنكي) البريطانية (British Galateki Henki Company)؛ حيث أسَّستْ فرعًا في جدَّة سنة ١٨٨٤م/١٣٠٣هـ، ثم تحولتْ إلى تأسيس (البنك البريطاني المتحد) (United British Bank)، واقْتَصَرَتْ على أعمال التجارة[٦١].

ولقد قدم السيد حبيب لطف الله إلى جدَّة، أثناء الخلاف بين السلطان عبدالعزيز آنذاك والملك علي بن الحسين، حيث اقترض الملك علي مَبلغًا على أنْ يُؤَسِّس له مصرفًا في جدَّة ثم ألغي رسميًّا في سنة ١٣٤٩هـ، وهذا البنكُ هو فرع للبنك العُثماني بجدَّة، وكان في (بيت باجنيد)، وأغلق لقلة إقبال التجَّار عليه، وآخر لآل الملا، وكان

يعمل في العهد العُثماني[٦٢]، وقد نشأتْ بيوت مصرفية أبرَزُها: آل كعكي، وابن محفوظ، ثم تليهم بامعوضة والعامودي وباريان[٦٣].

ويتبين أن من أهم عوامل استمرار تلك البُيوت التجاريَّة:

- الارتباط بين الدين والتجارة:

لا عجَبَ في هذا الارتباط؛ فالرسولُ محمد صلى الله عليه وسلم وهو معلم الأمة الأول كان تاجرًا ناجحًا، وكان يُدعى للحجاج: "... تقبل الله حجك، وغفر ذنوبك، ووفر لك سوقًا جيدًا لبضاعتك..."[٦٤]، وعن الارتباط الوثيق بين المسجد والسوق يُوضح عالم الإنثروبولوجيا كليفورد جيرتزClifford Geertz، بأنَّ كلًّا منهما يمهد الطريق للآخر في نشر الحضارة، ويُوفق المجتمع بالجمع بين أمور الدين والدنيا، ولهذا كان تأسيسهما معًا أمرًا متعارَفًا عليه في أنظمة إنشاء المدينة في مُعظم أنحاء العالم الإسلامي[٦٥].

-موسم الحج:

يُمثِّل موسم الحج النَّشاطَ الاقتصادي الرئيسي للمنطقة، والحركة التجاريَّة عامة، والاستيراد خاصَّة، لما يُضفيه على التجَّار من عوائدَ ضخمة؛ نتيجة توافُد الحجيج وسعيهم في خدمتهم؛ حيث عدَّهم البعض - أي: الحجيج - "أغنى وأكثر طبقة استهلاكية"[٦٦]، فتزيد القوة الشرائية لأهالي الحجاز[٦٧]، فقد بلغ تقدير ما يصرفه الحجَّاج خلال وجودهم (مأكل، مشرب، مسكن، أجرة مطوفين، فضلًا عن الهدايا) ما يُقارب مليون جنيه على أقل تقدير في نحو شهر، إذا كان متوسِّط عدد الحجَّاج ٢٠٠ ألف حاج تقريبًا، ومتوسط ما يُنفقه ٥ جنيهات[٦٨].

وكان عددٌ لا بأس به من الحجَّاج يحرصون على القدوم إلى مكة قبل نهاية شهر رمضان، فيستوطن شهرين أو أكثر تقريبًا، ومما لا شك في ذلك أن لهذه المدة أثرًا جليًّا على الأهالي، فكيف بالتجارة[٦٩]؟!

وكان زيادة الطلَب على السِّلَع في موسم الحج يُؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فيزداد رِبْح التجَّار[٧٠]، وينشط السوق التجاري؛ ويتم تبادل الخبرات بين التجَّار حيث يأتي كلٌّ منهم ومعهم مُنتجات بلدانهم؛ فمثلًا: يجلب أهل المغرب الطرابيش الحمراء والمعاطف الصوفية، بينما يجلب الأروبيون الأحذية والأدوات المعدنية والحرائر المزركشة، أمَّا الأتراك فيجلبون معهم السجاد والحرير، والفرس يجلبون الشيلان الكشميرية والمناديل الحريرية، أما الأفغان فيجلبون المساويك والسبح، والهنود يجلبون معهم مُنتجات متعددة

مثل الحناء؛ فقد باع أحد التجَّار الهنود، ويدعى حاجي خان Hadji Khan خلال أدائه فريضة الحج سنة ١٣١٩هـ/١٩٠٢م، ١٠٠,٠٠٠ كيس مِن الحناء خلال شهر واحد.[٧١]!

وهناك مقولة تركية: "حج وبيع مسابيح"؛ أي: إن الحج إلى مكة يخدم هدفين في وقت واحد هما: الحج والأعمال التجاريَّة كما ذكر مايكل[٧٢]؛ وبخاصَّة أن السُّلطات الحجازيَّة كانتْ تُشجِّع الحجَّاج على عملية التبادل التجاري مع سكان الأماكن المُقدَّسة؛ حيث لا تفرض رسومًا جُمركيَّة على بضائعهم المصحوبة، خاصَّة التوابل والقهوة التي لاقتْ رواجًا[٧٣].

ومِن التأثير الاقتصادي خلال موسم الحج أيضًا ماتُحدده مُخصَّصات الحكومة المصرية المالية للأشراف والقبائل والأهالي والموظفين في موسم الحج، ضمن "صرة المحمل"، وكانتْ تلك المرتبات تورث لورثة المُتَوَفَّى بوكالة شهرية[٧٤].

ففي سنة ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م، بَلَغَت "الصرة" لحجِّ تلك السنة (١,٣٦٣,٤١٧) قرشًا مصريًّا، منها (٥٦١٩) جنيهًا و(٢٢٣١٠)قروش مَصروفات لخدمة الصرة ذهابًا وإيابًا، ومرتبات العربان ومجاوري مكة المكرمة والمدينة المنورة، و(١٦٠,٩١٢) قرشًا مرتب تكية[٧٥] مكة المكرمة، و(١٦,٥٦٧) مرتب تكية المدينة المنورة، فضلًا عن الأمانات التي تُرسل إلى أصحابها من الروزنامجية[٧٦]والأوقاف وبعض الدوائر، ومرتبات أهالي الحرمين والأشخاص المقيمين بالحجاز، بالإضافة إلى ثلاثين قنطارًا مِن الحلوى، وثلاثة قناطير من الشمع السكندري، وعدد مِن الأكراك والبنشات والأقمشة والشيلان الكشميرية والشاش الأبيض[٧٧].

كما كان لعدد الحجَّاج علاقة طردية مُؤثرة على الوضع الاقتصادي في إقليم الحجاز، وفي ذلك علَّق أحد التجَّار بأنَّ ازدهار مستقبله التجاري للسنة القادمة يتوقف على عدد الحجاج، فقد عُدَّ الحجُّ الركيزة الرئيسة للاقتصاد[٧٨]، وتُشير المصادر الفرنسية بأنَّ عددَ الحجَّاج الصينين والإندونسين ما بين (١٢-٥٠) حاجًّا عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٧٠م وفدوا إلى جدَّة بحرًا، كما أشارت إلى توافُد سُفُن أخرى من حجاج سورات في الهند وبندر عباس في فارس[٧٩].

ولقد حرص المسؤلون على سلامة الحجيج وأمتعتهم، فمثلًا: عندما اعترض قنصل هولندا على كسر صناديق الحجاج؛ رد عليه عبدالله علي رضا قائمقام جدَّة آنذاك

بخطاب يُبيِّن الإجراء الذي اتبعه لمَنْع حُدوث مِثْل ذلك الضرر:"صاحب السعادة قنصل هولندة بجدَّة، بالإشارة إلى كتاب سعادتكم، أحيط حضرتكم علمًا أنه بإجراء التحقيق اللازم علم لنا أنه كان وُقوع كسر صناديق الحجَّاج في الفندق هو من بعض صبيان وكلاء المطوفين، فعليه قد أعطينا التنبيهات اللازمة على من يلزم بعدم وقوع شيء مثل ذلك في المستقبل، وأجرينا التاكيدات أيضًا على مأموري الرُّسوم بإجراء الرفق واللين والتسهيلات اللازمة للحجاج، وختامًا تفضلوا بقبول فائق احترامي"[٨٠].

-الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمدينة وميناء جدَّة:

وهو ما أتاح لتجار جدَّة القيام بدور الوسيط التجاري بين الهند وأجزاء من بلاد العرب ودول البحرالأحمر، ويُشير مايكل بيرسون إلى نظرة المُؤرِّخ الهندي آشين داس جوبتاAshin Das Gupta في العلاقة بين جدَّة والهند؛ بأنَّ نصف أرباح التجارة الكجراتية تأتي من موسم الحج، أمَّا (جوبتا) فيرى أهمية الحج في نُمُوِّ السوق الكبرى لتجار المحيط، كما أشار إلى الدور الكبير الذي تقوم به جدَّة، حيث وصفها بنقطة ارتكاز لتجارة البحر الأحمر، ويعلل ذلك ليس لكونها مرسى مناسبًا للرسوِّ – نتيجة لصعوبات والعقبات الطبيعية كالمرجانية، والمناخية وغيرها – بل لأن نقل البضائع فيها تشكل ضرورة خاصَّة بكونها منفذًا لتموين مدن أخرى[٨١].

-نشاط الحركة التجاريَّة لمدينة جدَّة:

وذلك للأنها مرفأً لمكة المكرمة ، فضلا عن تنوُّع أسواقها وسمة التخصُّص التي جَعَلَتْها نقطة جذْب للراغبين بالثراء أو الانتعاش الاقتصادي، كما أنَّ حُرمة مكة المكرمة الدينية على غير المسلمين، جعل جدَّة نقطة تجمُّع للتجار الأجانب ذوي الديانات المختلفة الراغبين باغتنام الموسم السنوي في الحج لنمو وتعاظُم ثرواتهم.

وهنا يتجلَّى معنى الآية الكريمة: {رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ الصَّلاَةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ}[٨٢] في تسخير مختلف الجنسيات لإعمار بيت الله الحرام.

-التنافُس الاقتصادي:

فقد كان للتنافس الاقتصاديِّ أثرُه الواضح على ثراء واستمرار البُيوت التجاريَّة، وهو ما ظهر بشكل خاص بين التجَّار الأوروبيين المسيحيين ونظرائهم المسلمين، ممن هم تحت الحماية البريطانية في السيطرة على الثروة[٨٣].

-التفاني واحترام تخصص التاجر ومكانته بالسوق:

فقد حرص تجار جدة على الالتزام ما أمكن بالتخصص في تجارتهم بسلعة مختلفة عن البيت الآخر، خشية إلحاق الضرر على تجارته وسُمعته بالسوق[٨٤].

-نظام الوكالة[٨٥]:

حيث أسهَم بشكل كبير في إتمام الصفقات التجاريَّة، ومِن ثَم ساعد ذلك في النمو السريع للثروة التجاريَّة، وتضخم رأس المال التجاري، وإنشاء الشركات التجاريَّة ذات المكانة المرموقة، مِن أجيال البُيوت التجاريَّة؛ سواء كانت الخاصَّة بالبيت الواحد، أو التي تقوم على نظام الشراكة التجاريَّة[٨٦].

- الحداثة ومُواكَبة التطوُّر:

حاولت الأجيالُ المتعاقبة في البُيوت التجاريَّة مُواكَبة التطوُّر الدائم في مختلف مجالات

التجارة والأنشطة المرتبطة بها، إضافةً إلى التفاني وعُلُو الهمة والطموح، وكلها عواملُ تضافرتْ لتعطي خبرةً تراكُميَّة توارَثَتْها تلك الأجيالُ.

-العلاقات التجاريَّة المنتظمة مع مختلف المناطق:

كان لاستمرار حركة النقل البحري بين جدَّة مِن جهة وموانئ الخليج العربي وبقية الدول العرَبيَّة والأجنبية من جهة أخرى – أثرُه الواضح في تحسُّن أوضاع التجَّار الأقتصادية والاجتماعيَّة بشكل كبير[٨٧].

-الرُّسوم التي تفرضها السُّلطة:

أدَّت الرُّسوم التي فَرَضَتْها السُّلطة العُثمانيَّة على الواردات إلى ميناء جدَّة؛ إلى تحسُّن أوضاع سكان الحجاز عامة ومستوى معيشتهم، الأمر الذي ترك أثره المباشر على التجارة وعوائد التجار.

- أخلاقيات التاجر:

حُسن تعامُل التجَّار وتميُّز بضائعهم عُدَّ سببًا في جَذْب التجَّار من الخارج لتحقيق المنفعة المتبادَلة في أسواقها، مما أوجَد بدوره مجتمعًا تجاريًّا متنوعًا مِن جهة وأسهم في تحسُّن أوضاع التجار بشكل واضح من جهة أخرى[٨٨].

هكذا يتضح مما سبق أن للنشاط التجاريِّ بجدة دورٌ بارزٌ في ثراء البُيوت التجاريَّة؛ حيث مارسوا أنشطةً متنوعةً ارتبطتْ بالتجارة؛ كالوكالة، والدلالة، والصيرفة؛ ولأهمية جدَّة وأطماع الدول الأجنبية في الاقتصاد العربي فقد توافدت البعثاتُ القُنصليَّة؛ فضلًا عن حماية رعاياها من الجنسيات المختلفة ،كما أن المران والتجربة وتحمل مصاعب المهنة _التجارة_التي واجهت نشأة البيوت التجارية كان من أهم أسباب استمرارية عطاء وصمود تلك البيوت فضلا عن عوامل أخرى كالحج ومواكبة الحداثة وغيرهما.

الهوامش والمراجع:

[1]محمد جمعان دادا الغامدي، جدة في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود ١٩٢٥-١٩٥٣، ط١ (القاهرة: الوادي الجديد، ٢٠٠٠م)، ٥٨.

[2]صابرة مؤمن إسماعيل،جدة خلال الفترة ١٢٨٦-١٣٢٦هـ/١٨٦٩-١٩٠٨م دراسة تاريخية وحضارية في المصادر المعاصرة ،(جدة:دارة الملك عبدالعزيز،١٤١٨هـ)، ١٩٣.

[3]وليم أوكسنولد،الدين والمجتمع والدولة في جزيرة العرب الحجاز تحت الحكم العثماني ١٨٤٠-١٩٠٨م،سلسلة الكتب المدعمة من عمادة البحث العلمي -٦،ترجمة عبدالرحمن سعد العرابي (جدة:مركز النشر العلمي ،جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)،ط١، ١٥٩. الطن: وزن للأثقال يُقدر بألف كيلو جرام .المعجم الوسيط.

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/الطن/

[4]محمد علي مغربي، أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة وبعض القرون الماضية، ١٣٠١هـ-١٤٠٠ه، /١٨٨٣م-١٩٨٠م، ج١، ط٢ (جدة: المؤلف، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، ١٣٩.

[5]أوكسنولد، مرجع سابق، ١٦٩، ١٧٦.

[6]وهيب كابلي، الحرفيون في مدينة جدة، ط٣ (جدة: المؤلف، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ٥٠.

[7]استخدمتْ في جدة العديد من العملات؛ مثل: الروبية الهندية، والجنيهات الذهبية العثمانية والإنجليزية والفرنسية، والريالات، وقد ترك هذا التنوُّع أثرَه السلبي على بعض التجار نتيجة اختلاف أسعار الصرف، فقد بلغ سعر جنيه الذهب في أحد الأعوام ٩٥ ريالًا بعد أن كان لا يتجاوز ٦٠-٦٢ ريالًا، وبلغ سعر جنيه الذهب العثماني ٩١ ريالًا، والفرنسي ٥، ٨٢ريالًا.

عصاميون قصص وتجارب رواد الأعمال، مجلد، ا، ط١ (د. م: دار الخشرمي، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ٢١.

[8]كان المثمنون في جمارك جدة يُحدِّدون الرسوم على البضائع، ومن أمثلتهم محمد علي يحيى، وعبدالله رجب، ومحمد نور تركي، وعمر يحيى.

ذكرياتي محمد درويش رقام، جدة داخل السور، كتبَهُ وأعدَّه للنشر: عبدالله فراج الشريف، ط١ (جدة: مطبعة المحمودية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، ١٤٢.

[9]الغامدي،مرجع سابق، ٥٩.

[10]محمد صادق دياب، جدة التاريخ والحياة الاجتماعية، ط٢ (جدة: المؤلف، د. س)، ٣١.

[11]مبارك محمد المعبدي، النشاط التجاري لميناء جدة خلال الحكم العثماني الثاني ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م/١٣٣٥هـ-١٩١٦م، سلسلة أطروحات جامعية ٢، ط١ (جدة: النادي الأدبي الثقافي بجدة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٣.

[12]المرجع نفسه، ٢٠٣.

[13]ابن منظور،لسان العرب،ج١١، مج٦، "مادة وكيل"، ٤٩١٠.

[14] أبي العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبدالقادر العبيدي المقريزي،المتوفى ٨٤٥هـ،المواعظ والأعتبار بذكرالخطط والأثار(الخطط المقريزية)،(بيروت:دار الكتب العلمية،ن.س)،ج ٢، ٩٣.

و(الخان) لفظة فارسية بمعنى المنازل التي يسكنها التجار. الحموي، ج١، ٧٢١.

وقيل: إنها تركية، وتعني غالبًا (الحانوت) أو الدكان ومنزل القوم، وأطلقها البعض على الأمير أو لقب به سلاطين تركستان، وهي اختصار لكلمة خاقانا وقاعان أي السلطان الأعظم، كما أطلقها البعض على محطات القوافل التجارية دائرة المعارف الإسلامية (مادة خانة)، ٢٥، ٢٦.

[15] القياسر: مشتق من اسم قيصر أو قيصرية، ويقصد به "السوق الصغير"، وهو بناء مستطيل أو مربع الشكل يتوسَّطه فناء وتصطف حوانيت على جانبه يتراوح عددها ما بين ٣٠-٤٠ حانوتًا، وربما تتعدد المداخل للقيسارية حسب موقعها، وتزود

بأحواض للوضوء والاغتسال، وتغلق عادة بالليل، ويتولى حراستها حارس أو اثنان؛ رفعت موسى محمد، الوكالات والبيوت الإسلامية فى مصر العثمانية، ط١ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ٣٩، ٤٠.

[١٦] المرجع نفسه، ٥٢-٥٤.

[١٧] ريتشارد ف. بيرتون، رحلة بيرتون على مصر والحجاز، ج١، ترجمة وتحقيق: عبدالرحمن آل شيخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م)، ٤٩.

[١٨] المعبدي، النشاط التجاري لميناء جدة، ٢٠٠.

[١٩] موسى محمد، مرجع سابق، ٢٥، ٢٦، ٣٧.

[٢٠] ريتشارد ف. بيرتون، رحلة بيرتون على مصر والحجاز، ج١، ترجمة وتحقيق: عبدالرحمن آل شيخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م)، ج١، ٤٩.

[٢١] المعبدي، النشاط التجاري لميناء جدة، ١٩٥-١٩٧.

[٢٢] منح الوسام المجيدي من الدرجة الرابعة (١١ ذي القعدة ١٢٧٨هـ/١٠مايو ١٨٦٢) وعثر في منزله على ٣٧٢ قطعة ذهبية أثناء حفر صهريج (٣ جمادى الآخرة ١٢٨٤هـ/٢ أكتوبر ١٨٦٧).

مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز في الارشيف العثماني دفتر العينيات رقم ٨٧٣ (١٢٨٣-١٢٩١هـ/١٨٦٦-١٨٧٥م)، ترجمة وتعليق: سهيل صابان، (الرياض: جامعة الملك سعود ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، هامش ١٣٦، ١٣٧.

سهيل صابان، مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني، ط١ (بيروت: جداول، ٢٠١٣م)، ٥٣.

[٢٣] المعبدي، النشاط التجاري لميناء جدة، ٢٠٩.

[٢٤] مبارك محمد المعبدي، دور تجار الحضارم في تجارة أسواق جدة (خلال القرن الثالث عشر الهجري (دمشق: دار البيروني، د. س)، ٨.

[٢٥] اهتمت الدولة العثمانية بشؤون الطرق الصوفية ومشايخهم، حيث كانت منتشرة في ربوع الدولة، والأخية "منظمة مهنية تصوفية"، مشتقة من كلمة (أخ) العربية، وربما من كلمة (Aki) التركية، وتعني (الكريم)؛ حيث ينتظم فيها التجار والصناع، وتجمع بين أفراد المهنة على أساس من الأخلاق والسلوك.

عبدالفتاح حسن أبو علية، الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير (الرياض، دار المريخ، د. س)، ٢٠٦، ٢٠٧.

[٢٦] موسى محمد، مرجع سابق، ٧٠.

[٢٧] عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني؛ دورها السياسي ونظمها الإدارية والمالية والاقتصادية، سلسلة تاريخ المصريين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م)، ٢٧٨.

[٢٨] عبدالقدوس الأنصاري، موسوعة تاريخ مدينة جدة، ج١، ط٣ (القاهرة: دار مصر للطباعة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، ٣٩٤.

[٢٩] وثيقة عثمانية، تصنيف BOA. HR. MKT ٥٢/٦٦، مؤرخة بـ٢٧/ ٨/ ١٢٦٩هـ.خطاب إلى والي جدة واليمن بخصوص احترام مصالح تاجرين بلجيكيين وحسن التعامل والتعاون معهما.

[٣٠] صالح العمرو، "تقارير القناصل البريطانيين في جدة كمصدر لتاريخ غرب الجزيرة العربية"، مجلة العرب (ج ١-٢، رجب وشعبان ١٣٩٦هـ):٨٧٦، ٨٧٧.

[٣١] الأنصاري، مرجع سابق، ٣٩٣.

[٣٢] حَدَثَتْ هذه الفتنةُ التي عرفت بـ(مذبحة جدَّة)؛ في ١٢٧٤/١١/٦هـ_١٨٥٨/٦/١٢م، وتتلخص في قيام أحد تجَّار جدَّة، ويدعى صالح جوهر؛ بإنزال العلم الإنجليزي مِن مركبة الشراعي وإبداله بالعلم العثماني؛ مما أغضب القنصل البريطاني "جاكو" Jaco، فنزل بنفسه وأهان العلم العُثماني ، فغضب أهالي جدَّة، وقتلوا القنصل، ونهبوا بيته وبيوت الكثير من الأجانب بجدَّة، ولما علم والي جدَّة (نامق باشا) بذلك – أَمَر بسجن التاجر صالح جوهر، وكتب إلى السلطان (عبدالمجيد)

في إسطنبول يشرح له ما حدث.أدَّتْ هذه الحادثة إلى توتُّر شديد وتزايد حدة العداء بين أهالي جدَّة والأجانب؛ الأمر الذي دفع السلطان العُثماني إلى تشكيل لجنة للنظر في القضية، تكوَّنتْ من بعض (العُثمانيِّين والإنجليز والفرنسيين)، وكان من الأحكام التي فَرَضَتْها اللجنة نفي نحو أربعين رجلًا من بينهم عدد من التجار؛ مثل: الشيخ عمر باديب، والشيخ سعيد بغلف، وشيخ السادة عبدالله باهارون، والشيخ عبدالغفار باغفار، والشيخ يوسف باناجة، كما قتل الشيخ العامودي كبير الحضارمة والمحتسب الشيخ عبدالله.

وقد أرجع البعضُ سببَ هذه الحادثة؛ إلى سعي أثرياء جدَّة وتجارها إلى احتكار المِلاحة في الميناء بالتعاون مع إحدى الشركات التجاريَّة، وعلى أيه حال انتهتْ هذه الأزمة في عهد نامق باشا، وكان مِن آثارها تشديد قبضة العُثمانيِّين على الحجاز بما فيها جدَّة. محمد ناصر علي ال هشبول الاسمري،"تاريخ الحياة الاجتماعية في مدينة جدة١٣٠٠-١٣٤٣هـ/١٨٨٢-١٩٢٤م"،(رسالة ماجستيرغير منشورة،جامعة الملك عبدالعزيز،١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)٨-١١.المعبدي، النشاط التجاري لميناء جدة، ٨٧. حَدَثَتْ هذه الفتنةُ التي عرفت بـ(مذبحة جدَّة)؛ في ١٢٧٤/١١/٦هـ_١٨٥٨/٦/١٢م، وتتلخص في قيام أحد تجَّار جدَّة، ويدعى صالح جوهر؛ بإنزال العلم الإنجليزي مِن مركبة الشراعي وإبداله بالعلم العثماني؛ مما أغضب القنصل البريطاني "جاكو" Jaco، فنزل بنفسه وأهان العلم العُثماني ، فغضب أهالي جدَّة، وقتلوا القنصل، ونهبوا بيته وبيوت الكثير من الأجانب بجدَّة، ولما علم والي جدَّة (نامق باشا) بذلك – أَمَر بسجن التاجر صالح جوهر، وكتب إلى السلطان (عبدالمجيد) في إسطنبول يشرح له ما حدث.أدَّتْ هذه الحادثة إلى توتُّر شديد وتزايد حدة العداء بين أهالي جدَّة والأجانب؛ الأمر الذي دفع السلطان العُثماني إلى تشكيل لجنة للنظر في القضية، تكوَّنتْ من بعض (العُثمانيِّين والإنجليز والفرنسيين)، وكان من الأحكام التي فَرَضَتْها اللجنة نفي نحو أربعين رجلًا من بينهم عدد من التجار؛ مثل: الشيخ عمر باديب، وشيخ السادة عبدالله باهارون، والشيخ عبدالغفار باغفار، والشيخ يوسف باناجة، كما قتل الشيخ العامودي كبير الحضارمة والمحتسب الشيخ عبدالله.

وقد أرجع البعضُ سببَ هذه الحادثة؛ إلى سعي أثرياء جدَّة وتجارها إلى احتكار المِلاحة في الميناء بالتعاون مع إحدى الشركات التجاريَّة، وعلى أيه حال انتهتْ هذه الأزمة في عهد نامق باشا، وكان مِن آثارها تشديد قبضة العُثمانيِّين على الحجاز بما فيها جدَّة. محمد ناصر علي ال هشبول الاسمري،"تاريخ الحياة الاجتماعية في مدينة جدة١٣٠٠-١٣٤٣هـ/١٨٨٢-١٩٢٤م"،(رسالة ماجستير،جامعة الملك عبدالعزيز،١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).المعبدي، النشاط التجاري لميناء جدة، ٨٧.

[٣٣] صالح العمرو، تقارير القناصل البريطانيين في جدة، ٨٧٧، ٨٧٨.

[٣٤] المرجع نفسه، ٨٧٨، ٨٨٥.

[٣٥] محمد أمين، "موسم حج سنة ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م مِن خلال تقرير دبلوماسي فرنسي"، مجلة الدارة (ع٤، شوال ١٤٣٣هـ): ١٨٠، ١٨١.

[٣٦] صبري فالح الحمدي، "أخبار الرحلات في كتب الرحلات والوثائق الروسية المنشورة (١٨٩٧-١٩٠٧)"، مجلة الآداب (ع١٠٦، ٢٠١٣م): ٣٣١.

[٣٧] أشار د. فيتالي نعومكين إلى أنه تم افتتاح القنصلية الروسية بجدة عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م، كان هدفها المزعوم حماية رعاياها من الحجاج المسلمين.

فيتالي نعومكين، "الدبلوماسية الروسية في الجزيرة العربية والخليج العربي"، مجلة الدارة (ع٢، ١٤٢٨هـ): ١٤٤.

[٣٨] عوض البادي، "الوثائق المتعلقة بالجزيرة العربية ومنطقة الخليج في الأرشيفات الروسية"، مجلة الدارة (ع٢، ١٤٢٣هـ): ١٤٤، ١٤٥.

[٣٩] فهد عبدالله السماري، "تاريخ الجزيرة العربية في الوثائق الالمانية"، مجلة الدارة (ع٣، ١٤١١هـ): ٥٢، ٥٣.

[٤٠]الأنصاري، مرجع سابق، ٣٩٥.

٤١ مأخوذة من الفعل الرباعي (سَمْسَر)؛ أي: الوسيط بين البائع والمشتري.

"ولفظ أبي داود: هكذا كنا فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نسمى السماسرة، فمر بنا النبى صلى الله عليه وسلم، فسمانا باسم هو أحسن منه؛ فقال: يا معشر التجار...." سنن الترمذي، المكتبة الإسلامية شبكة إسلام ويب، http: //library. islamweb. net/newlibrary/display_book. php?idfrom=٢٢٢٤&idto=٢٢٢٩&bk_no=٥٦&ID=٨٤٢.

[٤٢]ابن منظور، ج٢٤، مج ٣، "باب السين" ٢٠٩٣.

[٤٣]كابلي، مرجع سابق، ٩٠، ٩١.

[٤٤] موسى محمد، مرجع سابق، ٧٣.

[٤٥]كابلي، مرجع سابق، ٩٠، ٩١.

[٤٦] عبد الحميد سليمان، مرجع سابق، ١٥٥.

[٤٧]سهيل صابان، مراسلات الباب العالي، ٢٦٣، ٢٦٤.

[٤٨]كابلي، مرجع سابق، ٩١.

[٤٩] المرجع نفسه ٩٠.

عصاميون قصص وتجارب رواد الأعمال، مجلد، ا، ط١ (د. م: دار الخشرمي، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)،٢٧٩.

[٥٠] كابلي، مرجع سابق، ٩٠.

[٥١]ذكرياتي محمد درويش رقام، جدة داخل السور، كتبَهُ وأعدَّه للنشر: عبدالله فراج الشريف، ط١ (جدة: مطبعة المحمودية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، ١٦١.

[٥٢]عصاميون، مرجع سابق، ٢٧٩.

[٥٣]كابلي، مرجع سابق، ١٠١، ١٠٢.

[٥٤] المرجع نفسه، ٩٢. عصاميون، مرجع سابق، ٢٧٩.

[٥٥]إذن كتابي مطبوع بطريقة خاصة باسم البيت التجاري، مكتوب به مقدار البضاعة المباعة واسم المشتري، يسلم المشتري هذا الفسح للمقدم، ويتسلم البضاعة، ويدفع له المبلغ المعين فيفسحها له المقدم. كابلي، مرجع سابق، ٩٢.

[٥٦] المرجع نفسه، ٩٢.

[٥٧]المرجع نفسه، ١٠٦.

[٥٨]كابلي، مرجع سابق، ١٠٧، ١٠٨.

[٥٩]المعبدي، النشاط التجاري لميناء جدة، ٢٩٦.

[٦٠] المرجع نفسه، ٢٩٥.

[٦١]كابلي، مرجع سابق، ٩٧. عصاميون، مرجع سابق، ٢٨٢.

[٦٢]كابلي، مرجع سابق، ٩٧.

[٦٣]عصاميون، مرجع سابق، ٢٨١، ٢٨٢.

باطرفي، مرجع سابق، ١٥.

[٦٤] مايكل ن. بيرسون، الحج إلى مكة المكرمة من شبه القارة الهندية ١٥٠٠-١٨٠٠م، ترجمة: معراج نواب مرزا، بدر الدين يوسف محمد أحمد، تعليق: معراج نواب مرزا، (مكة المكرمة: مركز تاريخ مكة المكرمة والمدينة المنورة، ١٤٣١هـ)، ٢٠٦.

[٦٥] المرجع نفسه، ٢٠٥.

[٦٦]أوكسنولد، مرجع سابق، ١٤٩.

[٦٧]القحطاني، مرجع سابق، ٩٩، ١٠٠.

[٦٨] المرجع نفسه، ١٠٠، ١٠١.

[٦٩]صابرة إسماعيل، مرجع سابق، ٩١.

[٧٠] القحطاني، مرجع سابق، ٩٦.

[٧١] المرجع نفسه، ٩٧. الحمدي، مرجع سابق، ١١٠.

[٧٢]مايكل بيرسون أستاذ التاريخ بجامعة نيو ساوث ويلز بأستراليا .ن. بيرسون، مرجع سابق،المقدمة، ٢٠٩.

[٧٣]الحمدي، مرجع سابق، ٩٣.

[٧٤]القحطاني، مرجع سابق، ١٠٠.

[٧٥]تكية: "عبارة عن مبنى لبعثة الحج المصرية، بني في عهد محمد علي باشا حاكم مصر ١٨٠٥-١٨٤٩م، وتقدم فيها المساعدات إلى الفقراء من مأكل ومشرب، وبها ناظر ومستخدمون من مصر. محمد صادق، الرحلات الحجازية، ط١ (بيروت: بدر للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م)٣، ٤.

[٧٦] الرونامجي،من يتولى الحسابات اليومية والحسابات الجارية في الباب الدفتري بإستانبول.سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات،١٢٨.

[٧٧]القحطاني، مرجع سابق، ٩٩.

[٧٨]أوكسنولد، مرجع سابق، ١٤٩.

[٧٩]الحمدي، مرجع سابق، ٩٩.

[٨٠]وثيقة باللغة العربية من دارة الملك فيصل بالرياض. الرقم الاصلي ٢٥٦٠ رقم الملف ١٠٢ رقم الوثيقة ٢٧٢٩. مؤرخة بـ٨/٧/١٣٤٦هـ.رسالة من التاجر عبدالله عل رضا قائمقام جدة إلى قنصل هولندا بسبب الأعتراض لكسر بعض الصناديق التابعة للحجاج الهولندين.

[٨١]ن. بيرسون، مرجع سابق، ٢٢٥، ٢٢٧.

[٨٢]القرآن الكريم، سورة إبراهيم: آية ٣٧.

[٨٣]أوكسنولد، مرجع سابق، ١٤٩.

[٨٤]مغربي، أعلام الحجاز، ج١، ٢٩٩، ٣٠٠.

[٨٥] يطلق على وكيل التجار بجدة في الوثائق المعاصرة: (وكيل التجار ببندر جدة) عبدالإله بن عبدالعزيز باناجة، تاريخ جدة من أقدم العصور حتى نهاية العهد العثماني، ط١ (مكة المكرمة: المؤلف، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، ٢٢٥.

[٨٦]باناجة، مرجع سابق، ٢٢٥، ٢٢٦.

[٨٧]الحمدي، مرجع سابق، ٩٣، ٩٥.

[٨٨]المرجع نفسه، ١٤٥.